

كوٴماری عیراق
داد کای بالایی نیٴکیجادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/تیمیز/٢٠١١

نشأت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٨ برئاسة القاضي السيد سعدت المعمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي وجعفر نصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب القشبيدي وعبد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أكتن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

المميزة – المدعية – / إيمان ناهي حمودي .

المميز عليهم – المدعي عليهم – / ١. مدير عام دائرة الأحوال الكردية/إضافة توظيفته.
٢. وزير الداخلية/إضافة توظيفته .

٣. مدير عام دائرة الأحوال المدنية العامة/إضافة توظيفته.

الادعاء

دعت لهدية (المميزة) أمام محكمة القضاء الإداري أنها ألفت تسبعة شهاداء في زمن النظام السابق ولظروف وملاحظات أمنية قاهرة غيرت وكبرت مواليدها من ١٩٥٦/١٠/١٠ إلى ١٩٥٦/٣/١ لكي تتمكن من مغادرة العراق دون مصرم وان مواليدها قس قيد التسلسل ١٩٥٦/١٠/١٠ . لذا طلبت إلغاء القرار الصادر من دائرة أحوال الكردية الشرقية العسقم (٢٥٩٩) في ١٩٩٨/١٠/٢٨ المتضمن جعل مواليدها ١٩٥٢/٣/١ بدلاً من ١٩٥٦/١٠/١٠ وإرجاعها إلى مواليدها السابقة . تشكلت المدعية أمام المدعي عليه الأول / إضافة توظيفته بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ وسجل بالعدد (٧٠) في ٢٠١١/٥/٤ . أقامت المدعية دعواها بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥ ، ونتيجة المرافعة الحضورية الغيابية العتبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٠ وبعد استشارة (١٧٤/ق/٢٠١١) الحكم ببرد دعوى المدعية نكسك ان موضوع الدعوى سبق ان فصل فيه قضائياً بحكم قضائي اكتسب درجة اليات . طغنت الميزة بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاعتها التمييزية المورخة ٢٠١١/٧/١٠ طبقاً نفضه لأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التفريق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن السدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم التميز وجد انه صحيح وموافق

كويتي حيراق
داد كاي بالاي نيئيحيادي



جمهورية العراق
المطبعة الاتحادية العليا
العدد: ٩٣/التحديبية/تيسير/٢٠١١

للقانون ذلك لان المدعية عدلت تولدها إلى ١٩٥٣/٣/١ بدلاً من ١٩٥٦/١٠/١٠ بقرار قضائي
حسبما مبشر في صورة قيدها وحسب قرار الوافعات المسرقم (٢٥٩٩) فسي ١٩٩٨/١٠/٢٨
لانك فان مطالبتها بالدعوى المرفوعة إلى محكمة القضاء الإداري بإلغاء ذلك القرار وإعادتها
إلى تولدها السابق وهو ١٩٥٦/١٠/١٠ غير وارد لتسويق الفصل قضائياً فسي الموضوع
ولاتحاد السبب والخصوم وهذا ما ذهبت إليه المحكمة المطعون فسي قرارها وعليه
قرر تصديق الحكم المعبرز ورد الاعتراضات التمييزية وتعميل المميزة رسم التمييز
وهنر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١١/٢٨.


الرئيس
مدحت محمود


العضو
طارق محمد السلي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
كرم هبة محمد


العضو
كرم احمد باهان


العضو
محمد صائب التلقيندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميقاتيل شمخون فني كورئيس


العضو
حسين أبو الحسن